

ومالك الأصول والفرع
لمتق حق الولد وجبا
ولو مع اختلاف دين اوجه

باب التدبير

كقوله لعبد دبرتك
يقق بعد موته من ثلث مال
او انت حر بعد موتي ذلك
ويطل التدبير حيث للذلال

باب الكتابة

اذا كسب ذوا مائة طلب
من غير محجور عليهم تستحب
وشرطها بعلوم مال واجل
تجان او اكثر منها اقل
والفسخ للعبد متى شاء فحل
لسيد اذا انحجر حصل
اجزله تصرفا لخر له
تبرعا وخطرا اذ فضلا
وحط شي واجب للمولي
عنه وفي التيمم الأخير اولى
وهو رقيق ما بقي عليه
شي اى ادايه اليه

باب عتق ام الولد

لا ذمة له تكون منعا
او بفضها يوجب عتق تلك

بعوته وسلبها به التحق
من رأس مال قبل دين والتقي
بوضع ما فيه تصور حقي
جاز الكري وخدمة جماع
لهبة والرهن وابتياح
ومولد بالاختيار جارية
لغيره من كسوة او زانية
من وطئه بشبهة او حيث غر
ذي بعد لم يقق عليه نكاح
لكن عليه قيمة الحر ثبت
بمجرد نفي زبد الفقه نهت

خاتمة في علم التصوف

من نفس شريفة ابية
ير با عن امور الدنية
ولم يزل ينجح للمعالي
يسهر في طلبها الليالي
ومن يكون عارفا بربه
تصور ابتقاده من قربه
فخاف وار تجا وكان صاغيا
لما يكون امر او ناهيا
فكلامه يركب
ومن نهى عن فعله تجتنب
فصار محبوبا الخالق البشر
له به سمع وبطش وبصر
فكان لله وليا ان طلب
اعطاه ثم زاده مما احب

بعونه